

دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية

دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراق للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل

The role of the forensic accounting philosophy in the transparency and quality of financial statements: An applied study on a sample of workers at the Trade bank of Iraq and the Gulf Commercial Bank in Babylon

fadhelallah@atu.edu.iq

جامعة الفرات الاوسط التقنية / الكلية التقنية الادارية

م.م. فضل الله احمد عبد

المستخلص :

يهدف هذا البحث الى التعرف على، الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية في المصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل. حيث جاء هذا البحث لمعالجة المشكلة التي تعاني منها اغلب المؤسسات المالية والتي تتمثل بعدم شفافية وجودة القوائم المالية التي تصدر بشكل سنوي كذلك التلاعب والاحتيال في البيانات المالية والتي تسبب فجوة كبيرة بين تلك المؤسسات واصحاب المصالح التنظيمية . وفقا لتنفيذ فرضية البحث واهداف البحث تم اعداد استمارة استبيان مكونه من ثلاث محاور المحور الاول تناول التوزيع الديموغرافي للعينة والمحور الثاني تضمن ابعاد المحاسبة القضائية اما الثالث فقد تضمن ابعاد جودة القوائم المالية حيث تم استخدام مقياس Lekert الخماسي لقياس متغيرات البحث كذلك تم توزيع الاستمارة على عينة البحث وبالغلة ٣٠ موظفاً وتم استرداد ٣٠ وبذلك كانت الاستجابة ١٠٠% حيث تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث كذلك تم استعمال معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لقياس العلاقة بين متغيرات البحث و استعمال t المحسوبة لاختبار الفروقات المعنوية بين متوسطات العينة بواسطة استعمال برنامج SPSS في تحليل البيانات وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان المحاسبة القضائية اداة مهمة بيد السلطات الرقابية لمصارف عينة البحث على الشفافية في المعلومات وتحسين جودة قوائمها المالية ووصى الباحث بضرورة توفر تشريع قانوني يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم والمؤسسات المالية والرقابية.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة القضائية، جودة القوائم المالية، التقارير المالية

Abstract:

This research aims to identify the role that forensic accounting plays on the transparency and quality of the financial statements in trade bank of Iraq and the Gulf Commercial Bank in Babylon. This research came to address the problem that most financial institutions suffer from, which is represented by the lack of transparency and the quality of the financial statements issued in a manner. Annual also the manipulation and fraud in the financial data, which causes a big gap between that institutions and organizational stakeholders. According to the implementation of the research hypothesis and the objectives of the research, a questionnaire was prepared consisting of three axes, the first axis dealing with the demographic distribution of the sample and the second axis that included the dimensions of judicial accounting, while the third included dimensions of quality The financial statements where the Lekert five-year scale was used to measure the research variables as well as the questionnaire was distributed to the research sample of 30 employees and 30 were recovered and thus the response was 100% where some statistical methods such as the computational mean and standard deviation of the answers of the research sample were used. The coefficient of rank correlation was also used for Spearman. To measure the relationship between the research variables and use the t calculated for the meaning difference test Between the sample averages by using the spss program in analyzing the data, a set of results was reached, the most important of which was that forensic accounting is an important tool in the hands of the supervisory

authorities to urge the banks of the research sample to be transparent in information and improve the quality of their financial statements. The researcher recommended the need for legal legislation defining the duties of the accountant. Judicial in both courts and financial and supervisory institutions.

Key words: forensic accounting, quality of financial statements, financial reports

المقدمة :

شهد العالم في العقود الماضية تقلبات اقتصادية اعقت الازمة المالية العالمية ونتج عنها تعظيم في ادارة الارباح التي تمارسها منظمات الاعمال وذلك لغرض زيادة ربحيتها وتحسين وضعها المالي الذي تبينه ذلك الشركات من خلال تقاريرها المالية المنشورة ، وقد اصبح من الضروري التحقيق المكثف في هذه المخالفات التي تحدث في مجال ادارة القوائم المالية ، حيث اصبحت المنظمات الرقابية والسلطة التشريعية تسعيان بشكل اساسي الى وضع القوانين التي تحد من عمليات الاحتيال من خلال عملية الابلغ المالي واذا ظهر ذلك الاحتيال توجب اكتشافه ان تطبيق المفاهيم المحاسبية والمبادئ والاجراءات في حل المشاكل القانونية غالبا ما تعرف بمفهوم المحاسبة القضائية والهدف من المحاسبة القضائية هو توفير وايصال المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بنتائج منظمات الاعمال الى مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة والعمل على الحد من التلاعب في التقارير والقوائم المالية والمخالفات التي قد تحدث ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث " دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في المصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج للتجارة في بابل " لتفعيل الدور الذي تقوم به المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية لكشف عن العلاقة بين المتغيرين وهل هنالك تأثير واضح اذا توفرت مبادئ المحاسبة القضائية على جودة وشفافية القوائم المالية التي تصدرها المصارف عينة البحث ، حيث قسم البحث الى اربعة مباحث تناول المبحث الاول المنهجية العلمية للبحث اما المبحث الثاني تطرق الى الاطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات المبحث اما المبحث الثالث تناول الجانب العملي للبحث واخيرا المبحث الرابع تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث .

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : لقد اجبرت الازمات المتعاقبة والانهيارات التي تعرضت لها بعض منظمات الاعمال الى الحاجة في التحقيق المكثف في المخالفات التي تحدث في مجال اعداد التقارير المالية والتي عطلت المعايير والاجراءات المهنية المتعارف عليها في هذا المجال عاجزة عن اكتشافها والحد من حدوثها الامر الذي يتطلب اعتماد اساليب بديلة تتطوي تحت مسمى ما يعرف بالمحاسبة القضائية ، تتجسد مشكلة البحث ان البيئة العراقية تفترق الى الاطر المفاهيمية والفكرية للمحاسبة القضائية والمبادئ والاسس التي تحدد المهام والصلاحيات المناطة بالمحاسب القضائي كذلك الاجراءات المستعملة في الحد من التلاعب في التقارير والقوائم المالية ، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية

١- ما مدى تأثير المحاسبة القضائية في تحقيق الشفافية وجودة القوائم المالية ؟

٢- ماهي عناصر وابعاد جودة القوائم المالية ؟

٣- هل تتباين اهمية المحاسبة القضائية في تحقيق الشفافية وتحسين جودة القوائم المالية ؟

ثانياً : اهمية البحث : تلعب المحاسبة القضائية اهمية بالغة للجهات القضائية والرقابية وصانعي القرار حيث جاءت اهميتها من ارتفاع نسبة مخاطر الممارسات المالية غير القانونية حيث تتجسد اهمية البحث في النقاط التالية

أ- أهمية الدور الفعال للمحاسب القضائي في دعم التقاضي وفض المنازعات والكشف عن حالات الغش والاحتيال وغيرها من الممارسات غير المشروعة من خلال استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والتحقيق .

ب- المحاسبة القضائية من الموضوعات الحديثة التي نوقشت في أدبيات المحاسبة.

ت- هناك القليل من الأبحاث في مجال المساءلة القضائية في الكتابات العربية على الرغم من الاهتمام العالمي بها.

ث- حاجة البيئة العراقية المتمثلة في المؤسسات المعنية بالمساءلة القضائية لمن يمددها برأي حسن مبني على الخبرة القضائية والتخصص والمهارات والتي تمكن المؤسسات المتخصصة من اتخاذ القرارات الصحيحة خاصة في القضايا المالية.

ثالثاً: اهداف البحث: يسعى البحث الى بيان مفهوم المحاسبة القضائية واهميتها واهدافها واساليبها كذلك بيان مفهوم الشفافية وجودة التقارير المالية وسماتها وانواعها فضلاً عن بيان دور المحاسبة القضائية في شفافية ومصداقية وجودة القوائم المالية حيث يمكن تكريس اهداف البحث في النقاط التالية :

- أ- التعرف على دور أساليب المحاسبة القضائية في زيادة مصداقية التقارير المالية .
- ب- توضيح دور مراحل المحاسبة القضائية في زيادة مصداقية التقارير المالية.
- ت- دراسة دور إجراءات المحاسبة القضائية في زيادة شفافية التقارير المالية.

رابعاً: فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية للبحث :لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية و جودة القوائم المالية . وقد تتنبق منها ثلاثة فرضيات ثانوية هي:

- الفرضية الثانوية الاولى

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس اساليب المحاسبة القضائية وملائمة القوائم المالية

- الفرضية الثانوية الثانية

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس مراحل المحاسبة القضائية وموثوقية القوائم المالية "

- الفرضية الثانوية الثالثة

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس اجراءات المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة في القوائم المالية

خامساً: أساليب جمع البيانات وتحليلها : "اعتمدت الاستبانة للحصول ،على البيانات الخاصة بالجانب العملي و تضمنت الاستمارة في صيغتها النهائية حيث تحتوي على ثلاثة أجزاء ، الجزء الاول الخاص بمعلومات الافراد المبحوثين التي أجرى عليهم البحث ، اما الجزء الثاني فضم المقاييس الخاصة بالمحاسبة القضائية وتم الاعتماد في اعدادها على مقياس (محمد الصائغ ، ٢٠١٩ :٢٦٧) اما الجزء الثالث يتعلق بالفقرات التي تقيس ابعاد شفافية وجودة القوائم المالية وتم اعتماد على مقياس (حنان ، ٢٠١٧:٢١٠) بعد اجراء بعض التعديلات لكي تتناسب مضامين البحث" .

المبحث الثاني:الجانب النظري

المطلب الاول: المحاسبة القضائية (المفهوم ، الاهداف ، اسباب الظهور ،تقنيات المحاسبة القضائية)

اولاً: مفهوم المحاسبة القضائية : على الرغم من انتشار مفهوم المساءلة القضائية على المستوى العالمي الا انه لا يوجد تعريف واحد محدد منفق عليه ، حيث يشير مصطلح القضائية إلى القضاء ، وهذا الاتجاه مقبول ومعترف به في المحافل القانونية التي تعنى بمعرفة القانون وتطبيقه وفحص الأدلة وتفسيرها. (Grumbley,2003,37)

حيث توجد العديد من وجهات النظر في الأدبيات المحاسبية التي تتناول تعريف المحاسبة القضائية، فبعض التعريف واسعة بحيث تشمل جميع مجالات خدمات التقاضي ، في حين أن التعريفات الأخرى ضيقة لتشمل فقط الخبرة المحاسبية اللازمة للتحقيق في الاحتيال والتحقيق في مطالبات التأمين أو الإفلاس أو بالمثل ، فإن القاسم المشترك لهذه الآراء أشار إلى أن المحاسب القضائي يستخدم مهارات المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق وجمع الأدلة وغيرها من المهارات التي يمتلكها سواء داخل المحكمة لمساعدتها على فهم الجوانب والقضايا المالية التي تقع خارج نطاق خبرتها ، أو لإجراء التحقيقات والتحققات اللازمة لمساعدة الأطراف المعنية لحل القضايا المالية المعقدة ، حاولت العديد من المنظمات المهنية والعديد من الأكاديميين والباحثين تطوير تعريف للمحاسبة القضائية يعكس وجهة نظرهم في محاولة لتوضيح وشرح هذا المفهوم لجميع شرائح المجتمع ، سيجاول البحث مراجعة الآراء التي تناولت

مفهوم المحاسبة القضائية . حيث عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هي تطبيق المبادئ المحاسبية والنظريات والفرضيات والمهارات المالية في التحقيق لحل القضايا موضوع النزاع التي أجريت في إطار قواعد الإثبات المحاسبية والمعرفة بالمحاسبة المالية ، والقانون ، والحوسبة ، والأخلاقيات ، وعلم الإجرام (Ghoch.I&Kamal 2011,60) كذلك عرفت من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) على انها : القدرة على تلبية المعايير الصارمة للمحكمة من خلال امتلاك المحاسبين مهارات فهم العملية القانونية، وكيفية إجراء التحقيقات، وإجراء التحليلات المالية وغيرها من الإجراءات المحاسبية على مستوى مقبول للنظام القانوني (Mckittrick, 2009,1). كما عرفت المحاسبة القضائية من قبل (Larry Crumbley) هي تطبيق المعرفة المحاسبية، والقانون، وتكنولوجيا المعلومات، باستخدام مزيج من التقنيات للبحث عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية على وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي على وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية (Crumbley, 2002,2) بناءً على ما سبق ، يمكن تعريف المحاسبة القضائية على أنها أحد المجالات التي تطورت مؤخرًا في المحاسبة القائمة على التكامل المعرفي بين أساسيات المحاسبة والتدقيق من جهة ومهارات التحقيق والخبرة في الأمور القانونية. من ناحية أخرى في مختلف المنازعات والدعاوى التي تنطوي على مسائل مالية وتجارية.

ثانياً: الأسباب وراء ظهور المحاسبة القضائية : لقد ظهرت المحاسبة القضائية نتيجة الحاجة الى قدرات في مجال التحقيق تتعلق بوظيفة المراجعة المحاسبية والتدقيق ،وفي الهياكل الادارية كانت تسمى مسبقا بإدارة التحقيقات وتحليل النزاعات حيث كانت الأولى تشمل التكاليف المحاسبية والالتزامات وعلى قدر المستطاع اعمال الشهادة المرتبطة بالنزاعات الخاصة بالشركة. بينما الأخيرة تعاملت مع كل من التحقيقات المتعلقة بالنزاعات وكذلك الحالات الداخلية الناتجة عن أعمال التدقيق لتلخص الأسباب المهمة للطلب المتزايد على خدمات المحاسبة القضائية بما يلي: (الجيلي، ٢٠٠٢: ٨٤)

- ١- التعدد الواضح في الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد الإداري والمالي في الشركات.
- ٢- ان تقرير مراقب الحسابات يكون بناءً على ما تم عرضه امامه من قوائم مالية من قبل الشركات.
- ٣- تشعب العمليات المالية بين الشركات .
- ٤- التطور الاقتصادي المتسارع ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية، أدى ذلك إلى الطلب على خدمات المحاسبة القضائية لدعم مستويات الأداء لدى المحاكم القضائية.
- ٥- يمكن للمدققين الداخليين معرفة وكشف بعض من عمليات احتيال لكنهم في موقف يصعب فيه تأكيد ذلك في الوقت المناسب والمكان المناسب .
- ٦- التواطؤ والضغط في طريقة تعيين مدققين الحسابات القانونيين من قبل الشركات .
- ٧- حاجة القضاء والشرطة إلى خبراء للاستفادة من آرائهم حول المخالفات المالية، والحد من تنامي معدلات الجرائم المالية. يمكن للباحث أن يضيف أن هناك بعض المشاكل الاقتصادية والمالية التي تحتاج إلى نوع معين من المحاسبين لتقديم المساعدة التي تمكن من الوصول إلى الحقائق المالية واستعادة الحقوق لأصحابها.

ثالثاً: اهداف المحاسبة القضائية : ان الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية قد تعد مطلوبة من قبل كل الافراد والمعاهد ومنظمات الاعمال لغرض جمع الادلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات او لدعم او دحض المطالبات بالتعويض عن الخسائر والسعي نحو تحقيق العدالة او الانصاف بخصوص مرتكبي عمليات الاحتيال لخيانتهم الامانة والثقة ومن اهداف المحاسبة القضائية هي : (11: 2011, Kranacher and others)

- ١- التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الاطراف ذات العلاقة اذ ان هدف المحاسبة القضائية ستعتمد على الغرض من تكلفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال او تقييم بعض الاضرار الاقتصادية .
- ٢- التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من اهم اهداف المحاسبة القضائية فضلا عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية او الممارسات الخاطئة التي ترتكب من التلاعب في السجلات المحاسبية وفي بعض حالات اكتشاف الاحتيال

يتطلب الامر كشف هوية الجاني ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر وكذلك السعي الى التعويض اذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول .

٣- تحديد مقدار الخسائر والاضرار الاقتصادية المتكبدة او المحتملة وجمع الادلة المالية التي ستكون بمثابة ادلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها فضلا عن تتبع وتحديد موقع الاصول المفقودة لغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.

٤- اجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به امام المحكمة ضد الشركة فضلا عن المثل امام المحكمة اذا تطلب الامر ذلك وهنا قد يتم الاستعانة بالمحاسب القضائي من قبل احد الاطراف قيد النزاع اي المتضرر او الذي احدث الضرر وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري ايضا تحديد الاسباب والافراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية مام الدعاوي القضائية

رابعا : **تقنيات واساليب المحاسبة القضائية** : إن الاحتيال المالي مصدر قلق كبير للعديد من المنظمات في مختلف الصناعات وفي مختلف البلدان بعد أن جلب دمارا كبيرا للأعمال التجارية. ويتم فقدان مليارات الدولارات سنويا بسبب الاحتيال المالي ، وبما ان ملايين الدولارات التي يتم خسارتها سنويا نتيجة الاحتيال المالي و البيانات الكاذبة التي يقدمها المحتالين وعليه كل ذلك القى بظلاله على المهنيين والاكاديميين والباحثين بالسعي إلى اكتشاف تقنيات حديثة لمنع واكتشاف الاحتيال وإيجاد الحلول الموثوقة لحماية الشركات والمنظمات وعادةً ما تستخدم تقنيات متعددة لمعالجة مشكلة الاحتيال المالي وكما سيتم استعراضها لاحقاً (Albashrawi, 553 : 2016) . لا بد للمحاسب القضائي وفريقه المساعد من استخدام تقنيات وأساليب في المجالات المحاسبية والتدقيقية والتحقيقية الملائمة للكشف عن عمليات الاحتيال المالي أو الاقتصادي والحد منها، اهم الاجراءات التي يتخذها المحاسب القضائي قبل تطبيق التقنيات :

- أ- الحصول على دليل الاثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
- ب- المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف ايجاد دليل الجريمة أو الخطأ.
- ت- تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقا لمخطط زمني ملائم.
- ث- خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها وإلى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.
- ج- تحليل الرابط إلخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات و المعلومات المالية.
- ح- المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات العلاقة بالقضية موضوع التحقيق، ويمكن هنا استخدام بعض البرمجيات الجاهزة. (الكبيسي، ٢٠١٦ : ٥).

١- **تقنية تنقيب البيانات** : عرفت هذه التقنية على انها عملية تستخدم الذكاء الاحصائي والرياضي والذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي لاستخراج وتحديد معلومات مفيدة واكتساب المعارف من قاعدة بيانات كبيرة"

(Albashrawi, 2016 : 554) وعرفت كذلك : بأنها "فن تحليل كميات كبيرة من البيانات بأسلوب جيد للكشف عن الحقائق أو الاتجاهات غير الواضحة أو التناقضات بطريقة كاملة وفعالة باستخدام تطبيقات الحاسوب "الذكية" (Greenland, 2015:21).

أصبح تنقيب البيانات أداة ذات اهمية كبيرة في مربع أداة المحقق. تنقيب البيانات هو المعرفة بعدد من الطرائق: "عملية تحليل البيانات لتحديد الأنماط أو العلاقات" أو "تحليل البيانات للعلاقات التي لم يتم اكتشافها من قبل" تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط والعلاقات الهامة لاتخاذ القرار" هذه الافكار مهمة عند تحليل البيانات من منظور التحقيق في الاحتيال . ويعد التمكن من التعامل مع البيانات الإلكترونية عنصراً رئيساً من عناصر التحقيق الفعال في الاحتيال . القدرة على تحليل البيانات واستخراج النسب ذات العلاقة ، والقدرة على التعمق في البيانات الأساسية والنظر في العلاقات المختلفة . وهذه المهارات ضرورية للتحقيق الفعال، وكذلك المهارات اللازمة للتعقب الفعال للبيانات. ان تنقيب البيانات يشبه تماما البحث في قطع اللغز المختلفة لتجميعها بهدف تشكيل

صورة كاملة ، ان دليل التحقيق في المحاسبة القضائية يجب أن يأخذ في الاعتبار عند استخدام تقليب البيانات ما يجب أن يتم في بداية التحقيق لتحديد:(Manning, 2005 :148-151)

• ما هي البيانات ذات الصلة التي قد تكون متاحة؟

• ما هي المهارات المتاحة داخل الفريق؟

• كيف سيتناسب تحليل البيانات مع التحقيق الواسع؟

٢- **التقنيات التحليلية** : إن المقارنات لا تجرى فقط على أرصدة الحسابات بل أيضا على العلاقات المالية. ولعل من بين التحليلات المالية التي تستخدم من قبل المحاسب القضائي هي :

أ- التحليل الأفقي : هو مقارنة أرصدة المدّة الحالية بالفترات السابقة. وتحسب هذه التقنية النسبة المئوية للتغيير بين رصيد المدّة الحالية، وكذلك أرصدة المدّة السابقة، و مدّة الأساس. الحسابات التي تتزايد أو تنخفض بمعدلات أعلى بكثير أو أقل من غالبية أرصدة الحسابات .

ب- التحليل العمودي : تعمل هذه التقنية على حساب كل بند في البيان مالي كنسبة مئوية من بند آخر لقائمة الدخل هو شائع الحجم من خلال إظهار كل بند كنسبة مئوية من الإيرادات.

ت- مقارنة تفاصيل رصيد إجمالي مع تفاصيل مماثلة للسنة السابقة : وتعمل هذه التقنية إلى تحليل تفاصيل رصيد معين مع مرور الوقت أو عند نقطة من الزمن ومقارنتها بالتفاصيل المماثلة من المدّة السابقة.

ث- النسب والعلاقات المالية الأخرى: تعكس النسب معلومات ذات صلة عن نشاط الشركة عن طريق تحديد العلاقة بين مجموعة مختارة من البنود المتعلقة بالبيانات المالية. ويمكن مقارنة نسب الشركة مع نسب من مدّة أو فترات مختلفة، أو مع نسب شركات منافسة (مماثلة) ، أو مع معيار الصناعة. (Manning, 2005 :148-151)

٣- **مسؤوليات المحاسب القضائي** : لكي تنجح مهنة المحاسبة القضائية لا بد أن تأخذ منحى تفصيلي يتسم بالاستمرارية والتنظيم لان الكثير من عامة الناس يفتقرون للمعرفة الاساسية في المحاسبة والكثير من الوكالات التحقيقية في دول العالم تعين محاسب قضائي للقيام بالإجراءات التحقيقية الخاصة بالمخالفات المالية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج وقد تم ادراج مجموعة من المسؤوليات على المحاسبين القضائيين:

أ- إجراء فحص شامل للسجلات الشخصية و تحليل الأعمال و ونبذة شخصية للأفراد أو المجموعات التي تم تحديدها على أنها تشارك في نشاط فيه شبهات أو غير قانوني.

ب- المشاركة في جمع الأدلة وإعداد أوامر التفويض/الإقرارات الخطية المتعلقة بالتحليل المالي.

ت- مرافقة وكلاء العملاء في اجراء المقابلات مع الشهود الأصل.

ث- تحديد وتعقب التمويل ومصادره ، والمعاملات المتعلقة به .

ج- جمع النتائج والاستنتاجات في تقارير التحقيق المالي؛ والاجتماع مع محامي الادعاء لمناقشة الاستراتيجيات وغيرها مما يخص التقاضي و الدعم، والإدلاء بالشهادة عند الحاجة كشهود أو خبراء من الخبراء القضائيين (Mukoro, 2014 :11)

(& othe

خامساً: مراحل المحاسبة القضائية :تمر المحاسبة القضائية بأربع مراحل أساسية: (مجدي، ٢٠٠٢: ١٢٥)

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً: يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، فالبداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق، فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقويم الدولي.

المرحلة الثانية: تجميع أدلة الإثبات: تعتبر هذه المرحلة في غاية الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى تشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها أو هي مضللة، فإذا كان مضللة فإنه يتعين إعادة التقويم والتشخيص في المرحلة السابقة. أما إذا كانت البيانات وأدلة الإثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق

بها، فإن الخطوة التالية هي تناول كافة مناحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات والمواعمة التي يمكن الرجوع إليها، فأدلة الإثبات تساعد المراجع على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها.

المرحلة الثالثة: تقويم أدلة الثبات: أما المرحلة الثالثة فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع فهي على درجة عالية من الأهمية وهي تقويم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج المهمة واعداد التقرير النهائي. فعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات، يقوم الفاحص بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقويم.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي: أما في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي وبصفة عامة يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص، والملاحظة، والاستفسار، والمطابقة. وغير خاف أن الفلسفة من إعداد التقرير النهائي هو عرض الحقائق بشكل يساعد على التوصيف الدقيق والاستدلال الموضوعي لنتائج الفحص والتقويم.

يرى الباحث ان على المحاسب القضائي التخطيط لهذه المراحل والتنسيق لها وشرح الخطة لفريق العمل وتفعيل قنوات التواصل ومراجعة الخطة باستمرار لتواكب المستجدات وشارك فريقه في الخطة حتى يتم انجاز العملية بفعالية وكفاءة .

المطلب الثاني: شفافية وجودة القوائم المالية

توطئة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتسليم المعلومات المحاسبية لأطراف خارجية على الرغم من أن البيانات المالية قد تحتوي على معلومات من عادة ما يتم تصميم المصادر خارج السجلات المحاسبية على أساس عناصر البيانات المالية (الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات) (طارق، ٢٠٠٧: ٣٩)

أولاً: مفهوم جودة القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها : " تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بشكل تفصيلي للوضعية المالية للكيان ونجاحاته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية. وعرفت على انها المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.

عُرفت الجودة في هذا المجال بأنها تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والفوائد التي تحققها للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون خالية من التشويه والتضليل ، أو يجب إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها. (ابو حمام ، ٢٠٠٩: ٥٤)

كذلك تم تعريفها على أنها الدقة في نقل المعلومات حول عمليات الشركة ، وخاصة قائمة التدفقات النقدية المتوقعة ، والتي تُطلع المساهمين على الوضع الحالي للشركة. (Badle et al, 2009)

كما عرفت الجودة في التقارير المالية على انها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والتي تعكس طبيعة عمل المنظمة بما يمكن اصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الرشيدة (حمادة ، ٢٠١٤: ٦٨٢)

ثانياً: أهمية القوائم المالية : تعتبر القوائم المالية ذات أهمية كبيرة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ، وأهميتها على النحو التالي: (صلاح، ٢٠٠٨: ١٨٢)

١- أداة في اتخاذ القرارات المناسبة:تساعد البيانات المالية الإدارة ومختلف أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة

حيث:

أ - يتم استخدامه من قبل الأطراف الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة ، مثل الموردين والعملاء وتوجه البنوك مستقبل علاقتها به.

ب- تستخدم لاتخاذ قرارات حول كيفية إنفاق الموارد في المستقبل.

٢- اداة التواصل: تلعب البيانات المالية دوراً رئيسياً في هذا المجال في المنظمة حيث تتمثل مهمتها في إيصال رسالة مفهومة وواضحة لمستخدمي البيانات المالية عن أنشطة المؤسسة ونتائجها:

أ - وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك ... إلخ.

ب- وسيلة لتوفير المعلومات للأقسام المختلفة التي تتكون منها المؤسسة والعاملين والباحثين ... إلخ.

٣- طريقة تقييم الأداء: تساعد البيانات المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستخدام الموارد يتم وضعه تحت تصرفه للحكم على:

أ- المركز المالي للمؤسسة.

ب- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.

ت- كيفية استخدام موارد المنظمة

ثالثاً: ابعاد جودة القوائم المالية

١- **الملاءمة**: هي قدرة المعلومات على إجراء تغيير في اتجاه قرار المستخدم والتأثير فيه ، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مناسبة ، فإن الخصائص الثانوية التالية مطلوبة:

أ- توقيت المناسب للمعلومات: الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن يفقد قدرته على التأثير في القرارات. لذلك ، يجب أن يؤخذ الوقت في الاعتبار في إعداد وتقديم البيانات المالية. (ابو حمام ، ٢٠٠٩ : ٥٧)

ب- القيمة التنبؤية للمعلومات: تساعد مستخدم المعلومات المحاسبية على ممارسة نوع من التنبؤ عند اتخاذ القرار ، لأن المعلومات المحاسبية التي لها قوة تنبؤية أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

٢- **الموثوقية** : أن القوائم المالية صادقة وخالية من الأخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة

أن تكون خالية من أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للمكلفين بإعدادها ، وتتضمن صفة. الموثوقية لها الصفات التالية:

أ- الحياد: يعني الابتعاد عن التحيز الشخصي ، ويتم إعداد المعلومات الواردة في البيانات المالية للاستخدام العام وليس لغرض تحقيق مصالح مستخدم معين.

ب- التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بأمانة للعمليات والأحداث المالية

حدث في المؤسسة ، والذي يتم التعبير عنه في البيانات المالية. (الشيرازي ، ١٩٩٠ : ١٦٤)

ت- الجوهر فوق الشكل: يجب الانتباه إلى جوهره وحقيقته ، وليس الاكتفاء بشكله القانوني.

بحيث تكون هناك فائدة من المعلومات التي يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني ، ولكن في نفس الوقت لا يمثل الواقع بعيداً عن الحقيقة.

٣- **القابلية للمقارنة** : يجب إعداد البيانات المالية بنفس السياسات المحاسبية لأنها عملية تستند المقارنة إلى أسس ثابتة في

عملية قياس وعرض التأثير المالي للأحداث الاقتصادية أيضاً الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس وإعداد البيانات المالية والإفصاح عن أثر التغيير

في تلك السياسات ولإظهار البيانات المالية المقارنة للفترات السابقة (مأمون ، ٢٠٠٨ : ٢٧٤)

رابعا: تأثير استعمال المحاسبة القضائية على شفافية القوائم المالية : تلعب المحاسبة القضائية دورا فعالا في اكتشاف طرق التحايل المحاسبي في اعداد القوائم المالية حيث استخدام ادوات المحاسبة القضائية تساعد العدالة في فضح وتحديد المسيئين من

خلال تفسير وتلخيص وتقديم القضايا المالية المعقدة بصورة واضحة في الدعاوي القضائية كما يمكن ان تساعد المحاسبة القضائية في التحقيق في الاحتيال والجرائم المالية في الشركات . يرى الباحث ان تطبيق اساليب المحاسبة القضائية كالمراجعة التفصيلية والمراجعة البعيدة والالتزام المنظم وكذلك استخدام تقنيات المحاسبة القضائية كقانون بنفورد ونظرية الحجم النسبي والتفتيش عن البيانات واستخدام ادوار الحاسوب قد يساهم بدرجة كبيرة في اكتشاف التحريف في القوائم المالية وتصحيحه وبالتالي خلو القوائم من المعلومات المضللة الذي يؤدي بدوره الى زيادة الثقة في التقارير المالي.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

اولاً: وصف خصائص عينة البحث

قام البحث على المنهج الوصفي - التحليلي في اختبار فرضيات ،البحث ووصف البيانات المتعلقة بعينة البحث والمنهج التحليلي في تحليل البيانات وايجاد النتائج حيث تمثلت عينة البحث باختيار (٣٠) موظفاً كعينة عشوائية من العاملين في المصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل والمتمثلة ب (محاسبين ،مدققين ،قانونيين) ، واعد منها (٣٠) استمارة اي نسبة الاستجابة (١٠٠%) وكما موضح في الجدول الاتي :

الجدول (١) خصائص عينة البحث ونسبها

ت	الجنس	المستجيبون		
		التصنيف	العدد	النسبة
١	الجنس	ذكر	١٧	%٥٧
		انثى	١٣	%٤٣
		المجموع	٣٠	%١٠٠
٢	الوظيفة	مدقق	٦	%٢٠
		موظف قانونية	٢	%٧
		محاسب	٢٢	%٧٣
		المجموع	٣٠	%١٠٠
٣	التحصيل الدراسي	دبلوم	٦	%٢٠
		بكالوريوس	٢٠	%٦٧
		ماجستير فأعلى	٤	%١٣
		المجموع	٣٠	%١٠٠

* اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة

من خلال النتائج الواردة في الجدول (١) الذي يتضمن وصف عينة المستجيبين فيما يخص تصنيف الجنس حيث بلغت نسبة الذكور (٥٧%) وهي اعلى من نسبة الاناث البالغة (٤٣%) هذا يعني ان اغلب عينة البحث من عنصر الذكور اما في ما يتعلق في النوع الوظيفي كانت نسبة المدققين (٢٠%) ونسبة القانونيين (٧%) هم يشكلون اقل نسبة مقارنة بالنسب الاخرى في حين كانت نسبة المحاسبين (٧٣%) اما فيما يخص التحصيل الدراسي فقد بلغت عدد نسبة الذين يحملون شهادة الدبلوم (٢٠%) و البكالوريوس (٦٧%) من حجم العينة اما الذين يحملون شهادة الماجستير فأعلى فقد بلغت (١٣%) وهي اعلى نسبة مقارنة بالنسب الاخرى ان هذه القيم تدل على امتلاك الافراد عينة البحث القدرة الكاملة عن الإجابة على فقرات الاستبانة بما يحقق اهداف البحث واختبار فرضياتها

ثانياً: ثبات صدق الاستبانة: تحقق الباحث من صدق الاتساق الداخلي ومدى ثبوت الاستبانة حيث استعمل معامل (الفا كرونباخ) لاستمارة البحث كما هو مبين في الجدول رقم (٢) حيث لوحظ ان معامل الثبات العام للاستبانة كان مرتفع

بلغت قيمته (٠,٨٠) مقارنة بالمعيار الثابت ٦٠%، وتراوحت قيم المعاملات لمحاور الاستبانة ما بين (٠,٧٥ - ٠,٨٩) وما يشير اذ أن الاستبانة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية ومقبولة من الثبات وعلية يمكن الاعتماد عليها في إجراء التطبيق والتحليل الميداني.

الجدول (٢) معاملات الفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة (عينة البحث)

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
قياس اساليب المحاسبة القضائية	3	0.79
قياس مراحل المحاسبة القضائية	3	0.76
قياس اجراءات المحاسبة القضائية	3	0.79
مجموع المحاور	9	0.78
الملائمة	3	0.89
الموثوقية	3	0.85
القابلية للمقارنة	3	0.75
مجموع المحاور	9	0.81

*المصدر اعداد الباحث استناداً الى نتائج برنامج (spss)

ثانياً: عرض النتائج : فيما يلي عرض للنتائج التي افرزها البحث الحالي .

جدول رقم (٣) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لا إجابات عينة البحث حول ابعاد المحاسبة القضائية

الابعاد	رموز الفقرات	٥ اوافق بشدة	٤ اوافق	٣ محايد	٢ لا اوافق	١ لا اوافق بشدة	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري
قياس اساليب المحاسبة القضائية	C1	٩	٨	١٣	-	-	3.867	0.860
	C2	٢	٤	١٩	٥	-	٣,١٠٠	٠,٧٥٩
	C3	٨	٧	١٥	-	-	٣,٧٦٧	٠,٨٠٨
قياس مراحل المحاسبة القضائية	C4	٢	٦	١١	٤	٧	٢,٧٣٣	١,٢٣٠
	C5	٢	١٠	١٢	٥	-	٣,٣٠٠	٠,٨٣٧
	C6	-	٢	١٢	٨	٨	٢,٢٦٧	٠,٩٤٤
قياس اجراءات المحاسبة القضائية	C7	٢	٥	١٠	٨	٥	٢,٧٠٠	١,١٤٩
	C8	٦	٥	١٦	٣	-	٣,٤٦٧	٠,٩٣٧
	C9	٤	٧	١٥	٤	-	٣,٣٦٧	٠,٨٩٠

يتبين من خلال نتائج الجدول (3) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي ، إذ بلغ (٣,٨٦٧) مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في المصرف المبحوث ، وبانحراف معياري عام قدره (٠,٨٦٠) اذ" نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الفرضي" (٣)، وهذا يعني ان هذا المتغير (المحاسبة القضائية) له اثر كبير على شفافية وجودة القوائم المالية بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، ويعزى سبب ذلك الى ان الرقابة القضائية تجبر المؤسسة على ضرورة اعداد قوائم مالية تتصف بالشفافية وبالتالي تنعكس على جودة القوائم.

جدول (٤) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لا إجابات عينة البحث حول ابعاد شفافية وجودة القوائم المالية

ابعاد جودة القوائم المالية							
٠,٨٥٠	٣,٣٧٦	-	٥	١١	١٢	٢	C13
١,٠٦٦	٢,٩٧٦	٣	٦	١٢	٧	٢	C14
٠,٩٥٠	٢,٨٣٣	٤	٤	١٥	٧	-	C15
٠,٨٥٠	٣,٣٦٧	-	٢	١٧	٩	٢	C16
٠,٦١٥	٣,٦٣٣	-	-	١٣	١٥	٢	C17
١,١٧٩	٣,٣٠٠	٣	٢	١٤	٥	٦	C18
١,١٧٩	٣,٣٠٠	-	٥	١٥	٦	٤	C19
٠,٧٧٤	٣,٤٣٣	-	١	١٩	٦	٤	C20
٠,٦٢١	٣,٤٠٠	-	-	٢٠	٨	٢	C21

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسوب

ويتضح من خلال نتائج الجدول (٥) بأن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي للمحور الثاني، إذ بلغ (٣,٦٣) في اعلى فقرة له مما يعني شيوع استخدام هذا البعد في المصارف المبحوثة ، ويانحرف معياري عام قدره (٠,٨٥٠) "الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي" (٣)، وهذا يعني ان ان هنالك شفافية واضحة فق القوائم المالية بالنسبة الى افراد العينة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية.

رابعاً: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية .

جرى اختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية، من خلال اختبار علاقة الارتباط بين بعد قياس اساليب المحاسبة القضائية وبعد الملائمة من ابعاد جودة القوائم المالية . وتبين من نتائج الاختبار بأسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين المتغيرين المذكورين كانت (٠,٩٠٢) وبلغت قيمة (t) المحسوبة (١٣,٥٥) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠١) مما يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة اي (توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد قياس اساليب المحاسبة القضائية والملائمة)

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية

اشارت نتائج الاختبار باستعمال اسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين بعد قياس مراحل المحاسبة القضائية وبعد الموثوقية من ابعاد جودة القوائم المالية . كانت (٠,٧١٥) وان قيمة (t) المحسوبة بلغت (٦,٤٣) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية مما يؤثر وجود علاقة ارتباط معنوي بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠١) مما يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة اي (توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعد قياس مراحل المحاسبة القضائية وبعد الموثوقية)

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية

اوضحت نتائج الاختبار بأسلوب ارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين بعد قياس اجراءات المحاسبة القضائية وبعد القابلية للمقارنة من ابعاد جودة القوائم المالية كانت (٠,٧٣٥) وان قيمة (t) المحسوبة بلغت (٦,١٧) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية مما يشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبالتالي هذه يدعو الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي توجد علاقة ارتباط معنوية بين قياس اجراءات المحاسبة القضائية وبعد القابلية للمقارنة .

هـ- اختبار الفرضية الرئيسية

اوضحت نتائج الاختبار باستخدام اسلوب الارتباط الرتب لسبيرمان ان قيمة معامل الارتباط (rs) بين المحاسبة القضائية وجودة القوائم المالية ، بلغت (٠,٨٤٤) وبلغت قيمة (t) المحسوبة (١٠,٩٢) وهي اكبر من قيمة t الجدولية مما يؤكد على وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهذا يدعو الى رفض فرضية العدم هذه وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية وجودة القوائم المالية .

والجدول الاتي يوضح نتائج الاختبارات التي ذكرت اعلاه وما يلي .

جدول (٥) نتائج اختبار علاقات الارتباط باستعمال معامل ارتباط الرتب لسبيرمان

نوع العلاقة	قيمة (t) المحسوبة	قيمة معامل الارتباط (rs)	المتغيرات
معنوية	١٣,٥٥	٠,٩٠٢	قياس اساليب المحاسبة القضائية و جودة القوائم المالية
معنوية	٦,٤٣	٠,٧١٥	قياس مراحل المحاسبة القضائية وجودة القوائم المالية
معنوية	٦,١٧	٠,٧٣٥	قياس اجراءات المحاسبة القضائية وجودة القوائم المالية
معنوية	١٠,٩٢	٠,٨٤٤	المحاسبة القضائية وجودة القوائم المالية "

(*) مستوى المعنوية (٠,٠١)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- ١- تعتبر المحاسبة القضائية امراً مهماً للمنظمات الرقابية المسؤولة عن كشف الاحتيال والفساد ذات الطابع المالي
- ٢- تعد المحاسبة القضائية افضل وسيلة بيد الجهات الرقابية لجعل المصارف تحسن من جودة المعلومات في التقارير المالية الصادرة سنوياً والافصاح عنها .
- ٣- وجود اتفاق من قبل عينة البحث على ان شفافية المعلومات وجودة القوائم المالية تتأثر بمفهوم المحاسبة القضائية .
- ٤- أن المحاسبة القضائية تغطي مساحة واسعة من المجالات والتي تحتاج الى مجموعة متعددة من التخصصات والخبرة التي تسهم في تعزيز الاحكام القضائية، من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية ذات طبيعة تحليلية وقدرتها على أن تكون ضمن الأدلة التي تدين المتهمين في القضايا المالية.
- ٥- البيئة القضائية العراقية تحتاج الى خدمات المحاسب القضائي الذي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز أحكام القضاء من خلال تقديم الحقائق بطريقة مفهومة أمام القضاء والتي تسهم في بلورة القناعات لدى القضاة ، ولاسيما في ظل تزايد الدعاوى القضائية التي تنطوي على جوانب مالية ،فضلاً عن تأخر حسم بعض الدعاوى القضائية التي تحتاج الى خبرة وتخصص المحاسب القضائي.

ثانياً: التوصيات

- ١- من الضروري توفر تشريع قانوني يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم والمؤسسات المالية والرقابية .
- ٢- تقليل الفجوة وتقليل سوء الفهم بين الادارة والمستثمرين وطمأنة ثقة الجمهور في التقارير المالية في حالة تأهيل المحاسب القضائي عملياً وعلمياً.
- ٣- تطوير وتدريب المحاسبين القضائيين بحيث يكون لهم القدرة والمعرفة بالممارسات والاساليب الاحتيالية للإدارة وطرق الكشف عنها .
- ٤- على المحاسب القضائي التأكد التام بأن السياسات المحاسبية المطبقة لا عداد التقارير المالية قبل نشرها سليمة وليس بغرض تحقيق رقم معين للربح .
- ٥- الحاجة الى تأسيس جمعية تعني بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين في البيئة العراقية فضلا عن توفير الارشاد لهم وتعزز من ثقة الجمهور في هذه المهنة المهمة

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

- ١- اسماعيل ، ابو حمام ، ماجد ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة قسم المحاسبة والتمويل ٢٠٠٩ .

دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية / دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراق للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل

- ٢- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٨ .
- ٣- حمادة، رشا، قياس اثر الافصاح الاختياري في جودة القوائم المالية المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد ١٠ العدد ٤، ٢٠١٤.
- ٤- حنان، قسوم، مصطفى، اثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، الجزائر: ٢٠١٦.
- ٥- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.
- ٦- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر، الكويت، ١٩٩٠.
- ٧- مجدي سامي "دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي-دراسة ميدانية"، (مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠٠٢).
- ٨- محمد الصائغ، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية ٢٠١٩.
- ٩- مقداد احمد الجليلي " دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال " _ دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي " (، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون - عدد ثلاثة وتسعون ، بغداد ٢٠١٢)

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1- Albashrawi , Mousa , Detecting Financial Fraud Using Data Mining
- 2- Biddle,G. ; Hilary,G.And Verdi,R. 2009,How Does Financial Reporting Quality Relate To Investment Efficiency, Journal Of Accounting And Economics, Vol.48
- 3- Curmbley , Five Dimensions of Corruption: A Preliminary Process Model for Further Development , dissertation of Doctor , The Chicago School of Professional Psychology , 2002
- 4- Ghoch & Kamal , KK, GH, Detection of Financial Statement Fraud using Data Mining Technique and Performance Analysis , International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering , Vol. 4, Issue 7, July 2011.
- 5- Greenland, Collin , A. A., 2015 ANNUAL CONFERENCE I n d i a n a p o l i s.
- 6- Kranacher ,Mary ,Jo: Forensic accounting and fraud examination first edition 2011.
- 7- Manning ,George A., FINANCIAL INVESTIGATION And ORENSIC ACCOUNTING , Second Edition , 2005
- 8- Mckittrick ,Bonita K. Peterson , An Examination of the Availability and Composition of Forensic Accounting Education in the United States and Other Countries Journal of Forensic & Investigative Accounting Vol. 6, Issue 1, January - June, 2004
- 9- Mukoro & other , , Dickson , , samuel Faboyede , the Role of forensic accountants in fraud Detection And National security in Nigeria، Change and Leadership (17)2013.
Techniques: A Decade Review from 2004 to 2015 , Journal of Data Science 14 (2016)